المبحث الثاني

أثر الدور الإسرائيلي والظروف الأمنية المفروضة في الانتخابات الفلسطينية

د.رائد نعيرات*

تأتي الانتخابات الفلسطينية الحالية في أعقد الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها القضية الفلسطينية، ويقبع في سلم القوى التي تعقد هذة الظروف في الوقت الراهن الدور الذي تؤديه إسرائيل سواء أمنيا، أو من ناحية خلق حقائق على أرض الواقع تتراوح ما بين الظواهر الرمزية، أو خلق ظروف وبيئة مرحلية أو استراتيجية ما من شأنه أن يعوق رتابة العملية الانتخابية، أو أن يؤثر في نتائجها أو شكلها.

وعند تفحص الدور الإسرائيلي وأثره في الانتخابات نجد أن الدور الإسرائيلي وأثره منقسم إلى صنفين:

الأول: على المدى الاستراتيجي أو ما يسمى بالسقف السياسي للانتخابات، فكما هو معلوم أن الانتخابات الفلسطينية الحالية

(*) رئيس قسم العلوم السياسية / جامعة النجاح

محكومة بسقف القانون الرئاسي الصادر عن السيد الرئيس بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٧ كانون أول ١٩٩٥، والذي استند إلى مرجعية الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٩٥، التي تضمنت أسس الانتخابات، والتسجيل الانتخابي ومؤهلات المرشحين، وتنسيبهم، وشروط الحملة الانتخابية، وعدد أعضاء المجلس التشريعي والترتيبات الخاصة بخصوص القدس. لذا من الملاحظ أن المعيار الانتخابي الذي بنيت عليه الانتخابات الأولى جاء متلازما لطبيعة المرحلة آنذاك واستجابة لقضية أساسية إلا وهي المرحلية، إلا أنه من الملاحظ أن هذا القانون أصبح يتحول إلى قانون أساسي وهذا بدوره سيؤدي إلى خطر كبير، المرحلة بالذات ستعمق الاعتراف بأوسلو قانونيا. وفي الحقيقة لا يوجد هناك ما يشير إلى ذلك في قانون الانتخابات. إلا أن البيئة السياسيه العامة التي وجد على أثرها قانون الانتخابات هي التي تجعل هذه النقطة حجر أساسي عند التفكير في إجراء أي انتخابات قادمة وعلاقتها بإسرائيل. وهذا ما يؤكده البعض لو أننا انتخبنا ألف شخص كعمر بن الخطاب

ليكونوا أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني القادم، وبقيت قوانين المجلس وسقفه على ما هي عليه الآن فهل يستطيع هؤلاء الأفراد أن يصنعوا تغييرا استراتيجيا يكون ملموسا ؟

أما الجزء الآخر الذي يؤدي دورا مهما في التاثير الإسرائيلي فهو الحقائق على الأرض التي فرضتها إسرائيل منذ بداية هذة الانتفاضة (انتفاضة الأقصى)، حيث تنقسم هذة الحقائق إلى قسمين رئيسيين: أولاً منها ما هو رمزي ذات أبعاد ثقافية، وثانيا ما هو إجرائي ذات أبعاد سياسية واقتصادية وجغرافية. فعلى الصعيد الرمزي الثقافي عمدت إسرائيل إلى إيجاد عدة ظواهر حتى أصبحت عبارة عن حقائق ليس هذا مجال الخوض في الدوافع والأسباب التي أدت اليها، ولكن نوجزها لأهميتها على صعيد العملية الانتخابية، والتحكم في فلسفة الانتخابات ومن هذه الظواهر ما يلي:

١-إعلان عدم شرعية القيادة الفلسطينية الحالية وعدم أهليتها وما تعلق بذلك من فساد. وهكذا تكون إسرائيل بمعنى عام قد أعلنت عدم شرعية الشعب الفلسطيني، إذ هناك إجماع اسرائيلي على عدم شرعيتها بل وبوصفها بالإرهاب، وهناك شبه إجماع عالمي على عدم شرعيتها فعادت إسرائيل وكأنها تمثل الشارع الفلسطيني، وهذا ما

أثبته طرح خطة الانسحاب من غـزة مـن طـرف واحـد، والمباركـة العالمية لهذة الخطة.

٢- تكثيف الوجـود الإسـرائيلي في المـدن الفلسـطينية الـذي يرمـي إلى إشعار المواطن الفلسطيني أن هذه الانتخابات لن تختلف كـثيراً عـن الانتخابات الـتي أجريـت عـام ١٩٧٦ تحـت الحـراب الإسـرائيلية، وتوجيه المواطن الفلسطيني ليمارس حياته السياسية في ظل الوجـود الإسرائيلي، وهذا يعد من أخطر ما يستطيع أن يقوم به أي احـتلال في العالم، وهو أن يعتاد المواطن أن يمارس حياتـه السياسـية في ظـل وجود الاحتلال خاصة إذا كانـت هـذه العمليـة تمـس قضـية عليـا كقضية السيادة، حيث إنه لا انتخابات بلا سـيادة، وهنـا سـيحدث نوع من أنواع الانفصام السياسي على مسـتوى السـلوك السياسـي للأفراد، إذ كيـف سـيقوم بممارسـة عمليـة سـيادية في ظـل وجـود مجنزرات ودبابات الاحتلال، وهذا مـا بـدا واضـحا حيـث أصـبح الجنود يتعاملون مع وثيقة التسجيل للانتخابـات علـى أنهـا تهمـة، ومن توجد بحوزته على نقاط التفتيش فإنه يحاسب.

أما فيما يخص الجوانـب الإجرائيـة فقـد عمـدت إسـرائيل تثبيـت بعض القواعد سواء السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية التي من شـأنها أن تؤثر تأثيرا بالغا في العمليه الانتخابية برمتها، ومن هذه الإجراءات:

١-**سياسيا**: أعلنت إسرائيل مرارا أن سقف هذه الانتخابات محكوم بتغيير بعض رموز القيادة الفلسطينية. أي بمعنى أو بآخر فقد ربطت إسرائيل موافقتها من عدمها بمقدار ما ستأتي به من نتائج تنسجم وطبيعة التفكير الإسرائيلي. علاوة على ذلك فقد قامت إسرائيل باتخاذ بعض الخطوات الإجرائية على أرض الواقع، مثل إغلاق مكاتب التسجيل في القدس الشريف، وهذا تدخل سياسي إجرائي قد يكون بمثابة العصا التي تسلط على عنق الانتخابات. كذلك فإن غياب السلطة الفعلي الذي سيشرف على الانتخابات والتي أتت نتيجة للممارسات الإسرائيلية هذه الغيابات دور كبير في تحديد نزاهة العملية الانتخابية، وكذلك الالتزام بالنتيجة الانتخابية، حيث إن القضية تكمن في حالة أنه لو أقدمت بعض الجماعات المسلحة على منع أي من المرشحين أن يرشح نفسه للانتخابات من سيقف ويمنع هذة الفئة من الناس، كما ومن سيضمن الالتزام بنتائج الانتخابات فيما لو أجريت في حالة كما هي الحال الفلسطينية الآن (حيث الغياب التام لسلطة القانون).

٢-**اقتصاديا** لقد أدت الإجراءات الإسرائيلية التعسفية والقاسية بشكل لا يمكن وصفه الى تحويل هم المواطن الفلسطيني إلى شكل أعلى من "هم الوطن" فالذي لا يجد ما يطعم به عياله لا يمكن أن يفكر في

نزاهة الانتخابات أو عدم نزاهتها، وأصبح همه الوحيد السعي لتأمين لقمة العيش، هذا الكلام بالتاكيد لا يمس شريحة معينة من الناس، ولكنه يعني الفئة الكبيرة من المجتمع التي تمثل المحرِّك للعملية الانتخابية. فكما يقول المثل اللاتيني الجوعان لا يمكنه أن يدرس الفلسفة. علاوة على ذلك فإن السياسات الإسرائيلية المبرمجة في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في القتل الجماعي، وهدم البيوت الجماعي جعل التوجه العام الفلسطيني منشغلا بقضية التفكير في الحالة الراهنة أكثر من التفكير فيما ستكون عليه الحالة بانتخابات أو بعدمها.

٣- **جغرافيا** فقد أدى تقسيم أوصال الضفة الغربية والقطاع كذلك إلى التأثير كذلك في العملية الانتخابية من **ناحيتين**: **الأولى** إجرائية حيث تمت ملاحظة أن هناك عرقلة لتنقل المواطنين، وهذا أثر بشكل كبير في التسجيل للانتخابات، إذ إنه من الصعوبة بمكان التنقل بين المدن، وهذا بدورة يطرح تخوفا كيف سيتنقل المرشحون لكسب التأييد لبرنامجهم الانتخابي، ومن جانب آخر إذا تم تبني التقسيم المحافظاتي في ظل الظروف الحالية، فهذا بالتاكيد سيعمق فكرة الإقطاعية التي كان لها بعض الأثر السيء في الانتخابات السابقة، **والثانية** أن هذا الحصار سيؤثر بشكل مباشر في العملية

الانتخابية، فكما هو معلوم أن هناك برنامجين مطروحان على الساحة الفلسطينية؛ البرنامج الواقعي الذي يتعاطى مع ما هو قائم، والبرنامج الآخر الذي يريد أن يتمسك بالثوابت الفلسطينية بغض النظر عما يمليه الواقع من ظروف، وفي ظل هذا الحصار سيتم اللعب بمشاعر الناخبين غير المنتمين والذين يعدون وقود أي عملية انتخابية، إذ إن المواطن العادي لا يمكنه أن يفكر في عودة اللاجئين وهو لا يستطيع إذا خرج من بيته أن يعود إليه، أو أنه لا يستطيع في ظل ظروف كهذه أن يفكر بالقدس وحيفا وعكا، في الوقت الذي هو لا يستطيع أن يحل مشاكل قريته أو مدينته.

إذن، وبناء على كل ما تقدم، فإنه من الملاحظ أن أهم قوة حتى الآن تؤدي دوراً رئيسيا في الانتخابات هي الجانب الإسرائيلي، ولذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمحاولة تخفيف حجم هذا الدور وثقله وتخلص هذه الورقة إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- تأجيل الانتخابات مع التركيز على إعلان موعدها المحدد.

٢- إيجاد البدائل في حالة استمر الوضع الإسرائيلي كما هو عليه الآن.